



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد ١٢/اتحادية/٢٠١١

كوكب طارق عيراق

داد كتابي بالأبي فبفتحهاوي

تسائلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢ برئاسة القاضي
السعيد سعدت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السلي
وجعفر ناصر حسين والقرم طه محمد وأكرم أحمد بليان و محمد صائب الخطيبتي و عويد صالح
التميمي وميثاقيل شمشون قن كوريس وحسين أبو أثنين المأثورين بالقضاء باسم
الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : يلتمس حيد يحيى الحسن - المرشح للعضوية مجلس النواب ضمن قائمة الائتلاف
الوطني العراقي رقم ٣١٦ عن محافظة نينوى - وكيله المحامي بهجت فارس العزاوي .
المدعى عليه : رئيس مجلس النواب / إنسافنة توفيقته - وكيله المحامي
القانوني محمد هاشم الموسوي .

الأركان:

ادعى وكيل المدعى أمام هذه المحكمة بأنه سبق لموكته ان رشح الي انتخابات مجلس النواب
(الدورة الحالية) ضمن قائمة الائتلاف الوطني العراقي عن محافظة نينوى وحصل على (٨٩٦٤)
صوت وجاء بالمرتبة الثالثة من حيث عدد الاصوات ولما حصلت قائمة الائتلاف الوطني العراقي
على ثلاثة مقاعد عن محافظة نينوى كان هو الفائز الثالث وحجب فوزه بسبب كونها المخصصة
للنساء وبقي المقعد اول . وبعد استة حقبة وزارة النقل السيد هادي فرحان العمري الفائز الاول
عن محافظة نينوى لقائمة الائتلاف الوطني العراقي أصبح مقعداً شامراً .

ولما كان قرار المدعى عليه إضافة توفيقته باستبدال السيدة علي صالح الصوري بدلاً من السيد
هادي فرحان العمري وشغل المقعد الشامر لمحافظة نينوى قد جاء مخالف لاحكام الفقرة اولا من
المادة (٢) من الدستور وكذلك مخالف للائظمة والتعليمات السارية من المفوضية العليا المستقلة
للانتخابات وكذلك مخالف لقانون الاستبدال رقم ٦ لسنة ٢٠٠٦ وتعديله الرقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧
في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه كما انه مخالف لاحكام الفقرة اولا/١٤ من قانون الانتخابات
رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ الذي وضع معيار اختيار الفضل الشاشرين من حيث عدد الاصوات للاستبدال



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

تعداد: ١٢/التحقيق/٢٠١١

كوت ماري عبرال

داد كتابي بالأي تبتتحيادي

لذا طلب ابطال قرار المدعي عليه باستبدال القاعد الثمانية لمحافظة ديالى واستناده لمواكبه تكونه
حزباً على اعلى الاصوات لخاسرين . لاحظت المحكمة ان وكيل المدعي وقيل موعد المرافعة قدم
عريضة مؤرخة في (٢٠١١/٢/١) يطلب فيها ابطال عريضة الدعوى لعدم استيفاء الاجراءات
الشكلية المطلوبة وطلب وكيل المدعي عليه رد الدعوى لتكونها مبهمة للمسم
ولا يوافق على ابطالها وترى الطرفان قولتهما وطلبتهما وحيث تم يوق مسا يقبل اللهم ختم
المرافعة والفهم القرار حتماً .

القرار:

لدى التسفيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعي
بطلب من مستلثة في قرار مجلس النواب التسواب قبول صسحة عضوية
اعد اعضائه والقاضي باستبدال السبعة على صالح العسيري بالتشيد هادي فرحان العسيري
وحيث ان المادة (٥٢/اولاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ اخذت
(بيت مجلس النواب في صحة عضوية اعضاءه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل
الاعتراض ، بأغلبية ثلث اعضاءه) وحيث ان المدعي راجع هذه المحكمة واقدم دعواه مباشرة
دون ان يسلك الطريقة القانونية المرسومة في المادة (٥٢/اولاً) من الدستور في
لم يعترض على القرار الصادر من مجلس النواب وفقاً لتكص الدستوري المشار اليه اعلاه
لان القرار الذي يصدر من مجلس النواب نتيجة الاعتراض هو الذي يكون قابلاً للطعن أمام هذه
المحكمة وفقاً للمادة (٥٢/ثانياً) من الدستور حيث نصت على انه (يجوز الطعن في قرار المجلس
أمام المحكمة الاتحادية العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره) وان هذا الاختصاص
لا حدد حصراً للمحكمة الاتحادية العليا في الدستور لأنه لاختصاص خاص يتعلق بكيفية الطعن
بقرار مجلس النواب . وحيث ان المدعي راجع هذه المحكمة واقدم دعواه قبل صدور القرار من
مجلس النواب وخلافاً لما هو مرسوم في المادة (٥٢/ثانياً) من الدستور
كما انه أقدم الدعوى خلافاً لما هو مرسوم في المادة (٢٠)



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢/تحتوية/٢٠١١

كثير طاور عبراني

داد كاري بالان تيتيتيادي

من اللظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥. لذا لتأسيس
المنظمة تكون دعوى المدعي واجبة الرد لقررت المحكمة الاتحادية العليا رد دعوى المدعي مع
تعويضه كافة مصاريف الدعوى وتعليق المحاماة لواميل المدعي عليه
محدد هاشم الموسوي مبلغاً مقداره عشرة آلاف دينار وصدر القرار باتاً حضورياً وبالانفاق والهم
هذا في ٢٠١١/٢/٢٢.


الرئيس
: مervat المحمود


العضو
فاروق محمد السامى


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد باهان


العضو
محمد صالح الفخري


العضو
عبد صالح السامى


العضو
ميثقال هشام كوركس


العضو
حسن ابو السامى